



➤ الجمهورية – الاثنى 27.03.2017 • تراجع أسعار النفط في آسيا

التفاصيل:

تراجع أسعار النفط في آسيا
تتوجه أسعار النفط الى الانخفاض في آسيا بسبب خوف المستثمرين من زيادة انتاج النفط الصخري الاميركي.

وتراجع سعر برمبل النفط الخفيف (لايت سويت كروود) المرجع الاميركي للخام تسليم ايار 13 سنتا ليبلغ 47,84 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا.

كما تراجع سعر برمبل البرنت نفط بحر الشمال المرجعي الاوروبي تسليم ايار سبعة سنتات الى 50,73 دولارا.

➤ الجمهورية – الاحد 26.03.2017 • النفط البحري.. إسرائيل تمارسُ خطوةً ابتزازيةً للبنان! • سوق النفط قد تعود للتوازن

التفاصيل:

النفط البحري.. إسرائيل تمارسُ خطوةً ابتزازيةً للبنان!

جملة عناوين طرّحت نفسها دفعةً واحدة على سطح المشهد الداخلي، ومن بينها عنوان النفط اللبناني مع ما استجدّ حوله في الأيام القليلة الماضية، لجهة إعلان إسرائيل عزمها على طرح قانون على الكنيست الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية من جانب واحد وضمّ المنطقة البحرية الغنية بالنفط والغاز المتنازع عليها مع لبنان الذي يؤكد أنّها حقّ له، وتأتي ضمن حدوده الاقتصادية.

ولقد فرّضت هذه الخطوة الإسرائيلية استنفاراً لبنانياً سياسياً وديبلوماسيةً، مقروناً بتساؤلات من مستويات سياسية رفيعة عن مغزى هذه الخطوة الإسرائيلية والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه من خلالها، ولماذا في هذا التوقيت بالذات.

وقد سُجِّلت في الساعات القليلة الماضية حركة اتصالات من الجانب اللبناني في اتجاه الأمم المتحدة، أُرِفقت برسالة من وزارة الخارجية وصَفها مرجع كبير بالشديدة الأهمية، إلى مجلس الأمن، تَلَفَتْ إلى ما تقوم به إسرائيل، وتُحذّر من خطورته على كلّ المستويات، وتؤكد على أنّ هذه المنطقة البحرية التي تسعى إسرائيل إلى قرصنتها هي منطقة لبنانية وضمن الحدود الاقتصادية الخالصة. وتشير في هذا السياق إلى الوثائق والمستندات التي بَعث بها لبنان إلى الأمم المتحدة والتي تُثبت هذا الأمر.

كذلك جَرَت اتصالات لبنانية في السياق نفسه مع واشنطن، بوصفها الوسيط الذي ساهمَ في السنوات الماضية في محاولة إيجاد حلّ وسط بين لبنان وإسرائيل حول هذه النقطة، وتوصّلت واشنطن في مرحلة معيّنة إلى شبه اتفاق، إلا أنّها لم تستطع إلزام إسرائيل به.

على أنّ اللافت للانتباه في هذا السياق، هو أنّ الإعلام الإسرائيلي، وتحديدًا صحيفة «يديعوت احرونوت»، كشفت في الأيام القليلة الماضية أنّ الذريعة الإسرائيلية للإقدام على هذه الخطوة، مردّها إلى فشل جهود الوساطة الأميركية بين لبنان وإسرائيل.

لكن ما أثار الانتباه هو ما ذكرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية من أنّ تل أبيب طلبت من واشنطن الضغط على لبنان لسحب المناقصة الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في مناطق نفطية في البحر المتوسط، مقابل توقّف إسرائيل عن الاستمرار بدفع مشروع القانون إلى الكنيست.»

في هذا السياق، قال مرجع كبير لـ«الجمهورية»: «إنّ لبنان لم يتلقَ أيّ طلب من الولايات المتحدة، علماً أنّنا سبقَ وأكدنا حقنا في هذه المنطقة البحرية، لواشنطن والأمم المتحدة.

والواضح أنّ إسرائيل تمارس خطوةً ابتزازيةً للبنان، ومحاولة تخويف وشني الشركات الأجنبية عن المشاركة في هذا الأمر، والبدیهي أن نكون حذرين ولا نرضخ لها، بل على العكس، هذا الأمر يجعلنا مصممين أكثر من أيّ وقتٍ مضى، ليس في التأكيد على حقنا فحسب، بل في الدفاع عنه وأيضاً في المضيّ بعملية التلزم.»

سوق النفط قد تعود للتوازن

أشار وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إلى أنّ سوق النفط قد تعود للتوازن بحلول الربع الثالث من هذا العام إذا التزم المنتجون باتفاق خفض الإنتاج وإلا فسيؤخر الإطار الزمني لاستعادة التوازن.

وقال المرزوق إنه لا بد من الالتزام بنسبة 100% بين المنتجين باتفاق خفض الإنتاج.

إلا أن المرزوق قال إن هناك بعض التقدم نحو استعادة التوازن وإن أرقام الإنتاج في شباط وآذار وجدت صدى طيباً لدى السوق.

➤ المستقبل – السبت 25.03.2017

- ياغي: إسرائيل تحاول شرعنة قضم مساحة 865 كلم2 من المياه اللبنانية

التفاصيل:

ياغي: إسرائيل تحاول شرعنة قضم مساحة 865 كلم2 من المياه اللبنانية
أوضح الخبير النفطي ربيع ياغي أن إسرائيل «تحاول شرعنة قضم مساحة الـ865 كلم2 من المياه اللبنانية، وهو المثلث البحري رأسه منطقة رأس الناقورة، وقاعدته الحدود البحرية مع قبرص، كذلك تحاول ادعاء سيادتها عليه بحكم الإتفاقية التي وقعتها مع قبرص لترسيم حدودهما المشتركة، كما فعلت قبرص مع لبنان، فكانت النتيجة أن غدر القبارصة بنا، لأن المعاهدة مع لبنان تنص على أن تعتمد قبرص قبل أن تتفق مع إسرائيل جنوباً أو مع سوريا شمالاً، إلى مراجعة لبنان ليتفق معها ومع الطرف الثالث الذي هو في هذه الحالة إسرائيل، على النقطة التي تتلاقى فيها المياه القبرصية مع الإسرائيلية واللبنانية».

وقال ياغي في تصريح لـ«المركزية» «للأسف لم تلتزم قبرص بالمادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة، بل اتفقت مع إسرائيل لتبلغها أن لبنان تراجع عشرة أميال بحرية، نتيجة قلة خبرة الوفد اللبناني آنذاك عام 2007. وهذا التراجع اعتبرته إسرائيل من حقها، وبالتالي تراجعنا 10 أميال على أساس أن إسرائيل ستفعل ذلك أيضاً، ويُنشأ ما يسمى بالمرمّر البحري بين جنوب لبنان وشمال فلسطين».

ولفت إلى أن «إسرائيل لجأت طوال الوقت إلى التلويح بأن هذه المنطقة من حقها، فيما المسح الجيولوجي أثبت أن هذه المنطقة الجنوبية التي تشمل ثلاثة بلوكات 8-9-10 وأعدة جداً وغنيّة جداً بالغاز أكثر منه بالنفط».

وكشف أن «إسرائيل نظمت استدرج عروض لتلزييم البلوكات للتنقيب والاستكشاف، فلم تتقدّم أي شركة ذات مستوى، بينما مجرد إعلان لبنان أنه سيفتح باب استدرج العروض لغاية منتصف أيلول من قبل الشركات المؤهلة مسبقاً وعددها 46، سجّل إقبال كثيف من الشركات وحكوماتها على البلوكات اللبنانية الخمسة لاختيار ثلاثة منها».

وأوضح ياغي «عندها أطلقت إسرائيل هذا التهديد الترهيبى لتعلن أن هذه النقطة متنازع عليها، لأن رأس المال جبان، وذلك بهدف لجم اندفاع الشركات في اتجاه لبنان، لتقول إن المنطقة غير آمنة للاستثمار، ولتقول للشركات لم تأتوا إلينا، فلن ندعكم تأتون عند جيراننا»، معتبراً ان «كل ما تقوم به مجرد بالونات تهويلية على الشركات والحكومة اللبنانية تحديداً، لإثارة نوع من البلبلة لدى اللبنانيين والتلكؤ لدى الشركات».

وقال «طالما حدودنا البحرية ضمن الشرائع الموضوعية، فلن نتنازل عن متر مربّع واحد لإسرائيل».

➤ الشرق الاوسط – الاثنين 27.03.2017

- جنة لتقييم سوق النفط توجه بوصلة تمديد اتفاق المنتجين المرزوق: «أوبك» التزمت 106...% وخارجها 65%

التفاصيل:

حنة لتقييم سوق النفط توجه بوصلة تمديد اتفاق المنتجين المرزوق: «أوبك» التزمت 106...% وخارجها 65%

أعلنت لجنة مراقبة تطبيق اتفاق خفض إنتاج النفط أمس الأحد أن نسبة التزام الدول المنتجة بالاتفاق أنها تدرس تمديد الاتفاق لستة أشهر أخرى بعيد انتهائه في يونيو (حزيران) المقبل، ارتفعت، مؤكدة مجدداً ليمتد التنفيذ حتى نهاية العام الجاري.

وأعربت اللجنة المكونة من أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المنتجة خارج المنظمة في أعقاب اجتماع في الكويت عن «رضاها حيال التقدم في مسألة الالتزام الكامل بالاتفاق». «ودعت دول «أوبك» والدول المنتجة خارج المنظمة إلى «المضي نحو التزام بنسبة 100 في المائة»، مشيرة إلى أن نسبة الالتزام بخفض الإنتاج بلغت 94 في المائة في فبراير (شباط) الماضي بزيادة بنحو ثمانية في المائة عن يناير (كانون الثاني) الماضي. وكانت أسعار النفط التي تأثرت بفائض العرض في الأسواق، انخفضت من نحو 100 دولار للبرميل في يونيو بداية عام 2016 . (حزيران) 2014 ، إلى نحو 30 دولاراً وفي مسعى لإعادة التوازن إلى الأسعار، اتفقت دول «أوبك» في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي على خفض ابتداءً من الأول من يناير، بينما وافقت الدول المنتجة خارج المنظمة الإنتاج بنحو 2.1 مليون برميل يومياً على خفض الإنتاج بنحو 558 ألف برميل. وتأمل الدول المنتجة في أن يسفر خفض الإنتاج بإجمالي 8.1 في تقليص تخمة الإمدادات وارتفاع الأسعار. مليون برميل يومياً وقال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، الذي يرأس لجنة مراقبة تطبيق الاتفاق في مؤتمر صحافي عقب اجتماع الكويت، إن نسبة التزام دول «أوبك» بلغت 106 في المائة، بينما بلغت نسبة التزام الدول خارج المنظمة 65 في المائة. وحضر الاجتماع وزراء نفط الكويت وسلطنة عمان وروسيا والعراق والإمارات وفنزويلا. وقال الوزراء في اقتراح تمديد الاتفاق لستة أشهر أخرى من يونيو المقبل حتى نهاية البيان الختامي إنهم يدرسون حالياً العام . وأعلنوا أنهم طلبوا من لجنة تقنية تقييم حالة سوق النفط والعودة بتقرير في شهر أبريل (نيسان) المقبل، على أن تدرس لجنة المراقبة التقرير قبل أن ترسل توصياتها إلى الدول الموقعة على الاتفاق. ومن المقرر أن في نهاية مايو (أيار) من أجل اتخاذ قرار في شأن تمديد الاتفاق من مهماً تعقد الدول الموقعة اجتماعاً عدمه. واجتمعت منظمة البلدان المصدرة للبترول مع منتجي النفط المنافسين في الكويت لمراجعة التقدم الذي أحرزوه على صعيد اتفاق خفض الإمدادات. ومدة الاتفاق الأصلي ستة أشهر قابلة للتمديد لمتلها. وقال المرزوق: «لكل دولة حرية القول إن كانت تدعم أو لا تدعم (التمديد). ما لم نحصل على تأكيد من في تمديد الاتفاق»، مضيفاً أنه يأمل في الوصول إلى قرار بنهاية الجميع فلن يكون بوسعنا المضي قدماً أبريل المقبل. وقال البيان إن اللجنة الوزارية «أبدت رضاها عن التقدم المحقق صوب الالتزام الكامل بتعديلات الإنتاج نحو الالتزام الكامل». «الطوعية، وحثت كل الدول المشاركة على المضي قدماً ورفع اتفاق ديسمبر (كانون الأول)، الهادف إلى دعم سوق النفط، أسعار الخام إلى أكثر من 50 دولاراً للبرميل. لكن زيادة السعر شجعت منتجي النفط الصخري الأميركيين غير المشاركين في الاتفاق على زيادة الإنتاج . وقالت اللجنة إنها تدرك أن عوامل معينة، مثل تدني الطلب الموسمي وصيانة المصافي وارتفاع المعروض من خارج «أوبك»، قد أفضت إلى زيادة مخزونات النفط الخام. وأشارت المنظمة أيضاً إلى قيام متعاملين بتسييل مراكز. وقالت: «لكن انتهاء موسم صيانة المصافي والتباطؤ الملحوظ في زيادة المخزونات الأميركية، فضلاً عن تراجع التخزين العائم سيدعم الجهود الإيجابية المبذولة لتحقيق الاستقرار في السوق». وطلبت من الأمانة العامة لـ«أوبك» مراجعة أوضاع سوق النفط والخروج بتوصيات في أبريل بخصوص تمديد الاتفاق. وقال البيان إن ذلك الأمر «يجدد التزام (أوبك) والدول غير الأعضاء المشاركة بمواصلة التعاون». «وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك إنه من السابق لأوانه قول ما إذا كان التمديد سيحدث؛ لكن الاتفاق يعمل بنجاح، وجميع الدول ملتزمة بالامتثال الكامل. وكان وزير النفط العراقي جبار علي اللعبي أبلغ الصحافيين قبيل الاجتماع بأن

هناك بعض العوامل المشجعة التي تنبئ بأن سوق النفط تتحسن، وأن العراق سيدعم أي خطوات لجلب الاستقرار إلى السعر إذاً اتفق عليها جميع أعضاء «أوبك». وقال إن «أي قرار يصدر بالإجماع عن أعضاء (أوبك) سيكون العراق جزءاً من القرار، ولن يحيد عنه». «في مارس (آذار)، مضيفا أن بلاده وأوضح اللعبيبي أن إنتاج النفط العراقي يبلغ 312.4 مليون برميل يوميا خفضت صادراتها من الخام بمقدار 187 ألف برميل يوميا حتى الآن، وستصل بالخفض إلى 210 آلاف برميل في غضون أيام قليلة. يوميا وقال نوافك إن الالتزام باتفاق خفض المعروض بلغ 94 في المائة في فبراير الماضي بين منتجي «أوبك» بنهاية أبريل. وأوضح أن روسيا ملتزمة بخفض إنتاجها 300 ألف برميل يوميا والمنتجين غير الأعضاء معاً المقبل، مضيفا أنه قد يجري مناقشة تمديد الاتفاق. كما أشار نوافك إلى أنه يتوقع تراجع مخزونات النفط العالمية في الربع الثاني من العام الحالي. وقال: «أعتقد أن العوامل الفعالة إيجابية هنا»، مضيفا أن المخزونات في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى زادت بمعدلات أقل من ذي قبل. وقال المرزوق إن سوق النفط قد تستعيد توازنها بحلول الربع الثالث من العام الحالي إذا التزم المنتجون على نحو كامل بمستويات الإنتاج المستهدفة. وتابع: «ينبغي عمل المزيد... نحتاج إلى أن نرى التزاما واسع النطاق. أكدنا لأنفسنا وللعالم أننا سنصل إلى الالتزام الكامل». «على صعيد آخر، أعلن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق أمس الأحد، أن بلاده تأمل باستئناف العمل في حقلين نفطيين مشتركين بين الكويت والمملكة العربية السعودية خلال شهرين، بعد أشهر طويلة من توقف العمل فيهما بسبب مخاوف بيئية. وقال المرزوق في مؤتمر صحفي في الكويت «سنستأنف الأعمال قريبا... تأمل بأن يتحقق ذلك خلال شهرين»، مشيرا إلى أن فرقا تقنية مشتركة توصلت إلى اتفاق للتعامل مع الأسباب التي أدت إلى وقف العمل» ، مشيرا إلى أن هذه «وأكد المرزوق: «رغم ذلك فإن استئناف العمل في الحقلين لا يعني بدء الإنتاج فورا المسألة تحتاج إلى وقت أطول لأسباب تقنية. ، توقف في أكتوبر (تشرين وكان العمل في حقل الخفجي الذي كان ينتج أكثر من 300 ألف برميل يوميا الأول) 2014 ،وعملت السعودية وقف الإنتاج في حينه بمخاوف بيئية. كما توقف الإنتاج في حقل الوفرة. الواقع أيضا في المنطقة المحايدة في مايو (أيار) 2015. وكان إنتاج هذا الحقل يناهز 200 ألف برميل يوميا بالكويت التي لا تتمتع بهامش إنتاج إضافي، على عكس السعودية. ويلحق توقف العمل بالحقلين ضررا. وتنتج الكويت نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا.

➤ الشرق الاوسط – الاحد 26.03.2017

- اللجنة المشتركة لـ«أوبك» والمستقلين توصي بتمديد خفض الإنتاج 6 أشهر وزير النفط الروسي قال إن الالتزام بالاتفاق بلغ 94
- دول أوبك تحصل على «العلامة الكاملة» في الالتزام بخفض إنتاج النفط السعودية تتحمل العبء الأكبر... والجزائر تريد تمديد الاتفاق

التفاصيل:

اللجنة المشتركة لـ«أوبك» والمستقلين توصي بتمديد خفض الإنتاج 6 أشهر وزير النفط الروسي قال إن الالتزام بالاتفاق بلغ 94

أظهرت مسودة بيان صحفي لاجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لـ«أوبك» ومنتجي النفط غير الأعضاء بالمنظمة اليوم (الأحد) أن اللجنة توصي بتمديد اتفاق خفض إنتاج النفط العالمي ستة أشهر.

وتجتمع «أوبك» ومنتجو النفط المنافسون في الكويت اليوم لمراجعة التقدم الذي حققه في اتفاق خفض الإمدادات. آخر للنفط من بينهم روسيا قد اتفقوا في ديسمبر كبرا وكانت منظمة

البلدان المصدرة للبتترول و11 منتجاً في النصف الأول من السنة). كانون الأول) على خفض إنتاجهم الإجمالي نحو 8.1 مليون برميل يومياً وقالت المسودة إن اللجنة «أبدت رضاها عن التقدم المحقق صوب الالتزام الكامل بتعديلات الإنتاج الطوعية نحو الالتزام الكامل». وحثت كل الدول المشاركة على المضي قدماً من جهته، قال وزير النفط الروسي ألكسندر نوفاك للصحافيين إن نسبة التزام المنتجين من «أوبك» وخارجها باتفاق خفض إنتاج الخام بلغت 94 في المائة. وأضاف أن موسكو أن روسيا ملتزمة بخفض الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية أبريل (نيسان). (كما توقع نوفاك تراجع مخزونات النفط العالمية في الربع الثاني من العام الحالي. وقال وزير النفط العراقي جبار علي اللعبي إن العراق خفض صادراته بواقع 187 ألف برميل يومياً حتى الآن، وإن الخفض سيصل إلى 210 آلاف برميل يومياً خلال بضعة أيام.

دول أوبك تحصل على «العلامة الكاملة» في الالتزام بخفض إنتاج النفط السعودية تحمّل العبء الأكبر... والجزائر تريد تمديد الاتفاق

تجتمع اليوم في الكويت اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة إنتاج الدول الأربع والعشرين التي دخلت في الاتفاق الدولي لخفض إنتاجها من النفط، من أجل إعادة التوازن للسوق، ودعم الأسعار من أجل إعادة الاستثمارات النفطية للقطاع. ومن المتوقع أن يتم إعلان تجاوز نسبة التزام دول منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك) نسبة 100 في المائة، فيما تجاوزت نسبة التزام الدول من خارج أوبك الستين في المائة، وسوف يتم الإعلان عن النسبة اليوم بعد اجتماع الوزراء. وستخضع أرقام الالتزام للمراجعة خلال الاجتماع الذي سيقام اليوم، ويحضره وزراء من الدول المكلفة بمراقبة الامتثال إلى مستويات الإنتاج المتفق عليها وهي الكويت وفنزويلا والجزائر من أوبك وروسيا وسلطنة عمان من خارج المنظمة.، فيما من المتوقع أن يغيب وزير النفط وسيحضر وزير النفط العراقي جبار اللعبي الاجتماع بصفته مراقباً السعودي خالد الفالح عن الاجتماع، بحسب ما قالته بعض المصادر في الكويت وسط غياب تأكيد رسمي بذلك. والعراق والسعودية ليسا عضوين في اللجنة إلا أن السعودية تحضر بصفقتها الدولة المترئسة لدورة المؤتمر الوزاري للمنظمة هذا العام. وتلتزم «أوبك» بتخفيض إنتاجها بنحو 2.1 مليون برميل يومياً اعتباراً من الأول من يناير (كانون الثاني) حتى يونيو (حزيران)، وهو أول خفض في ثماني سنوات. ووافقت روسيا وعمان وكازاخستان والمكسيك وأذربيجان وخمسة منتجين آخرين في ديسمبر (كانون الأول) الماضي على خفض إنتاجهم بما يصل إلى نصف تلك الكمية. ويهدف القرار إلى إعادة الاستقرار لأسواق النفط العالمية، بعد موجة هبوط في أسعارها خلال العام ونصف الماضية، نتيجة ارتفاع المعروض في السوق. وصرح وزير النفط العراقي جبار اللعبي للصحافيين أمس في الكويت بأن بلاده ملتزمة بالاتفاق مع أوبك، أن السوق ستحدد تمديد الاتفاق من عدمه عند نهاية الاتفاق في يونيو، وتمنى اللعبي أن تتحسن مضيئاً الأسعار هذا العام مع الاتفاق. أما وزير الطاقة الجزائري نور الدين بوطرفة فقد أبدى للصحافيين أمس في الكويت تأييد بلاده مقترح إن أوبك تفعل ما في وسعها من أجل إعادة التوازن للسوق. تمديد الاتفاق، قائلاً وتنوي روسيا زيادة درجة التزامها، وقالت في وقت سابق إنها ستخفض الإنتاج بالقدر المتفق عليه بالكامل، 300 ألف برميل يومياً، بنهاية أبريل (نيسان)، وإنها ستحافظ على ذلك المستوى لحين انتهاء أجل الاتفاق في نهاية يونيو، إلا أن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أوضح للصحافيين أمس في الكويت أن روسيا فقط. خفضت إنتاجها، حتى الآن، بنحو 185 ألف برميل يومياً وتحمّل السعودية أكبر منتج للنفط في دول منظمة أوبك العبء الأكبر من اتفاقية خفض الإنتاج حتى الآن، حيث نوهت وكالة الطاقة الدولية الأسبوع قبل الماضي بتأثر نسبة خفض الإنتاج المرتفعة بين أوبك، بالخفض الذي تنفذه السعودية، التي خفضت إنتاجها بنسبة 135 في

المائة عما التزمت به مع الدول الأعضاء، .والبالغ 486 ألف برميل يومياً وفي لقاء مع قناة بلومبيرغ الأسبوع الماضي، أوضح وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أن المملكة مستعدة لتمديد اتفاق خفض الإنتاج بعد نهايته في يونيو القادم «إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك»، حيث إن الموضوع كله متعلق بمدى تجاوب المخزونات النفطية مع التخفيضات التي قامت بها أوبك وباقي المنتجين من خارجها، والمشكلة التي تواجه أوبك هي أن مخزونات النفط لا تزال عالية، وهو ما يعوق توازن السوق. وفي تصريحات في وقت سابق من الشهر الجاري، قال الفالح في هيوستن بولاية تكساس، إنه يرى مخزونات النفط عند 300 مليون برميل، فيما قال نظيره الكويتي إنها عند مستوى 280 مليون برميل. وقال الفالح في لقائه مع «بلومبيرغ» إن أوبك تهدف من وراء التخفيض إلى إعادة المخزونات عند مستويات «متوسط الخمس سنوات» وهو المعيار الذي تتبعه صناعة النفط لقياس المخزونات. وسبق أن أعلن مصدر منتصف شهر مارس الجاري لـ«الشرق الأوسط» أن منتجي الخام الأحد عشر غير الأعضاء في أوبك الذين انضموا إلى اتفاق خفض الإنتاج العالمي من أجل تعزيز الأسعار قد حققوا 64 في المائة من التخفيضات التي تعهدوا بها في فبراير (شباط)، ليطلوا متأخرين عن مستويات الالتزام الأعلى لدول أوبك. التزام أوبك نفسها الذي قدره عند 106 في المائة، وهو ما يتماشى مع الأرقام المنشورة وأوضح المصدر أيضاً في أحدث تقرير شهري للمنظمة الصادر يوم الثلاثاء. وجاءت هذه التصريحات في أعقاب اجتماع اللجنة الفنية المشتركة التي اجتمعت بمقر الأمانة العامة لأوبك في فيينا منتصف الشهر والتي قد تشكلت في يناير في إطار جهود مراقبة الالتزام بتخفيضات المعروض.

➤ البلد – الاثنين 27.03.2017

• وفد نيابي اطلع من سفيرة النروج على تجربة بلادها في موضوع النفط

التفاصيل:

وفد نيابي اطلع من سفيرة النروج على تجربة بلادها في موضوع النفط

وطنية - عقد الوفد النيابي الذي زار النروج مؤخرا، اجتماعا قبل ظهر اليوم، حضره رئيس الوفد النائب محمد قباني والنواب:خضر حبيب، هنري حلو، علي بزّي، باسم الشاب، فادي الهبر، جوزف المعلوف، كاظم الخير، ميشال موسى، ياسين جابر. مع سفيرة النروج لين ناتاشا ليند، القائم بالأعمال النروجية. Ane Jorem بحضور عضوي هيئة إدارة قطاع البترول عاصم أبو ابراهيم ووليد نصر .

قباني

وقال قباني: "عقدنا إجتماعا للوفد النيابي، الذي زار النروج مؤخرا بتكليف من رئيس مجلس النواب نبيه بري، مع سفيرة النروج والقائم بالأعمال النروجية حيث استعرضنا ما قمنا به خلال الزيارة التي كانت مهمة جدا لجهة اطلاعنا على التجربة العريقة للنروج في موضوع النفط والغاز. وبحثنا في الإجتماع بكيفية متابعة التعاون بين المجلس النيابي ودولة النروج بما يؤمن الاستفادة القصوى من خبرتهم الطويلة في موضوع النفط ."

اضاف: "كما أكدنا على مجيء الخبير الدولي النروجي الدكتور فاروق القاسم إلى لبنان للقاء موسع مع النواب اللبنانيين لشرح بعض التفاصيل المهمة في القطاع. كما اب لغت السفيرة عن اتصال مع وزير التربية الوطنية مروان حمادة من أجل مباشرة التعاون مع النروج لإنشاء إختصاص

في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لتعليم وتدريب فنيين لبنانيين في حقول النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما ."

➤ النهار – الاثنين 27.03.2017

• خوف من زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي... ماذا عن أسعار النفط في آسيا؟

التفاصيل:

خوف من زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي... ماذا عن أسعار النفط في آسيا؟
تتوجه اسعار# النفط الى الانخفاض اليوم في آسيا بسبب خوف المستثمرين من زيادة إنتاج النفط الصخري الاميركي.
ونحو الساعة 03,30 بتوقيت غرينتش، تراجع سعر برمبل النفط الخفيف (لايت سويت كروود) المرجح الاميركي لل خام تسليم ايار 13 سنتا ليبلغ 47,84 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا.
كما تراجع سعر برمبل البرنت نفط بحر الشمال المرجعي الاوروبي تسليم ايار سبعة سنتات الى 50,73 دولارا.
وتحدثت مجموعة بيكر هيوز الجمعة عن ارتفاع جديد وللاسبوع العاشر على التوالي في عدد الآبار النشيطة في الولايات المتحدة في دليل اضافي على زيادة إنتاج مجموعات النفط الصخري. وبلغ عدد الآبار النشيطة 652 بئرا، وهو الاعلى منذ 18 شهر.
وطغت هذه الانباء على التأثير الايجابي على الاسعار للمناقشات بين عدد من الدول المنتجة للنفط لتمديد اتفاقات خفض الانتاج التي بدأ تطبيقها في كانون الثاني.
وعقدت لجنة وزارية شكلتها اوبك ودول غير اعضاء في الكارتل العام الماضي للتحقق من التزام البلدان في اتفاقات خفض الانتاج لاعادة التوازن الى السوق، اجتماعا في الكويت الاحد.
وقالت اللجنة في بيانها الختامي انها "راضية حيال التقدم في مسالة الالتزام الكامل في التصحيحات الطوعية للانتاج"، داعية "كل الدول المشاركة الى التحرك من اجل التوصل الى ل احترام بنسبة مئة بالمئة" من الخفض الذي تقرر العام الماضي.
وبهدف تحسين الاسعار، اتفقت دول اوبك في تشرين الثاني على خفض الانتاج بنحو 1,2 مليون برمبل يوميا ابتداء من الاول من كانون الثاني، بينما وافقت الدول المنتجة خارج المنظمة على خفض الانتاج بنحو 558 الف برمبل.
وقالت لجنة مراقبة تطبيق الاتفاق انها تدرس تمديد الاتفاق لسنة اشهر اخرى بعيد انتهائه في حزيران المقبل.
ورأت مارغريت يانغ من مجموعة "سي ام سي ماركيتس" ان "الاحتياطات (الاميركية) ترتفع منذ ثلاثة اشهر وعدد الآبار النشيطة يرتفع منذ حزيران."
وقالت ان "الاسواق تدرك انه اذا انتجت اوبك كميات اقل، فان الولايات المتحدة تزيد الانتاج وهذا يعني ان الاسعار ستخفض."

➤ الحياة – الاثنين 27.03.2017

• النفط يهبط مع زيادة أنشطة الحفر الأميركية

التفاصيل:

النفط يهبط مع زيادة أنشطة الحفر الأميركية

هبطت أسعار النفط اليوم (الاثنين) مع تنامي أنشطة الحفر الأميركية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق تقوده «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) لخفض الإنتاج والذي من المقرر انتهاء العمل به مبدئياً في منتصف العام.

وانخفض خام القياس العالمي مزيج «برنت» 33 سنتاً أي ما يوازي 0.65 في المئة إلى 50.47 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:53 بتوقيت غرينتش. وفي الولايات المتحدة تراجعت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط» 41 سنتاً أي ما يعادل 0.85 في المئة إلى 47.56 دولار للبرميل.

وقال متعاملون إن الأسعار تراجعت نتيجة تنامي أنشطة الحفر والإنتاج بالولايات المتحدة فضلاً عن حالة عدم اليقين بشأن ما إن كانت «أوبك» ومنتجون آخرون سيمددون تخفيضات الإنتاج بعد منتصف العام.

وأوضح مدير «تريفكتا» لاستشارات الطاقة، سوكرت فيجاياكار: «ليس هناك نقص في النفط الخام في الوقت الحالي (...) وحقيقة أن النفط الصخري سيتعافى واضحة بكل جلاء» مضيفاً أنه «يبدو أن هناك صعوبة في التوصل لاتفاق بشأن تمديد تخفيضات الإنتاج».

➤ جريدة الحريّة – الاثنين 27.03.2017

• المرزوق: إنتاج الكويت يبلغ 2.7 مليون برميل يومياً.. ولم نخسر حصصنا السوقية
• «البتروال الكويتية»: هبوط أسعار النفط عائق أمام الاستثمار بالصناعات الأولية

التفاصيل:

المرزوق: إنتاج الكويت يبلغ 2.7 مليون برميل يومياً.. ولم نخسر حصصنا السوقية

انطلاق الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط برئاسة الكويت انطلق في دولة الكويت اليوم الأحد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط برئاسة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق.

وقال الوزير المرزوق في تصريحات للصحافيين على هامش الاجتماع إن إنتاج الكويت من النفط يبلغ 2.7 مليون برميل يومياً، مؤكداً التزامها باتفاق (أوبك) بشأن قرار خفض الإنتاج من دول المنظمة وخارجها.

وأضاف أن من الطبيعي انخفاض معدل التصدير «حيث تسمح عقودنا مع المستوردين بالخفض في حدود 5 في المئة ولم نخسر حصصنا السوقية ودائماً نبحت عن أسواق جديدة بدليل أنا ننشئ المصافي في الخارج».

ورداً على سؤال بشأن النفط الصخري، أفاد بأن حاله حال الدول المنتجة «وهو ليس شيئاً مختلفاً والولايات المتحدة الأميركية لديها قوانين تمنع الدخول في اتفاقيات مشابهة لخفض الإنتاج بالنسبة للنفط».

يُذكر أن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط تترأسها دولة الكويت وتضم في عضويتها ثلاث دول من داخل (أوبك) هي الكويت والجزائر وفنزويلا بينما تمثل الدول المنتجة من خارج المنظمة كل من روسيا وعمان.

ويأتي اجتماع اللجنة بعد مرور نحو ثلاثة أشهر من دخول قرار خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل في اليوم حيز التنفيذ الفعلي.

ووفقاً للخفض الجديد الذي بدأ تطبيقه بالفعل مطلع يناير الماضي فإن سقف إنتاج المنظمة بات عند معدل 32.5 مليون برميل يومياً بهدف دعم الأسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة فائضة من الخام في السوق العالمية.

«البتروال الكويتية»: هبوط أسعار النفط عائق أمام الاستثمار بالصناعات الأولية

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني إن هبوط أسعار النفط الخام شكّل عائقاً كبيراً أمام الاستثمار خصوصاً في مجال الصناعات الأولية مما يؤدي إلى عدم استقرار الأسواق مستقبلاً وتقلب الأسعار.

وأوضح العدساني في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الكويت الرابع لإدارة المخاطر الشاملة اليوم الاثنين أن المؤتمر يمثل فرصة للمشاركة بالمعلومات حول كيفية دمج التفكير بالمخاطر داخل الشركة بشكل فعال مما يدعم عملية اتخاذ القرار بشأن إدارة المخاطر ويعزز من درجة الإدراك فيها.

وأضاف أن المؤتمر الذي يستمر ثلاثة أيام يتناول المخاطر التكنولوجية المدمرة التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الأعمال والاستثمارات في المستقبل، مبيناً بأن التكنولوجيات المدمرة يمكن أن تؤدي إلى تغيير مسار أنماط الحياة والعمل والأعمال والاقتصاد العالمي بشكل كبير.

وذكر أن التكنولوجيات الجديدة أثرت على قطاع النفط والغاز إذ أدت إلى انخفاض الأسعار لاسيما مع دخول البرمجيات الذكية والتكسير الهيدروليكي في الغاز الصخري، مشيراً إلى صعوبة التخطيط مسبقاً للتكنولوجيات المدمرة فضلاً عن صعوبة تحديد المخاطر.

وقال إن الشركات تقوم بإنشاء خطط أعمال تتضمن توقعات لابتكارات التكنولوجيا في حين يكمن التحدي في تقييم التأثير طويل المدى للابتكارات على نماذج الأعمال الحالية أو التخطيط لكيفية التعامل مع هذه الأزمات.

ولفت العدساني في السياق إلى أن إدارة المشاريع تصبح أكثر تعقيداً ومحاطة أكثر بالشكوك في البيئات المبهمة لذلك يجب إدارة محفظة المشروع بعناية وخصوصاً بالنسبة للمشاريع المشتركة مع العديد من أصحاب المصالح.

وأفاد بأن المخاطر والتحديات المستقبلية تشجع الفرص القيمة وتعزز من التعاون بين الشركاء في هذا المجال، لافتاً إلى وجود عاملين كبيرين يؤثران على تصميم وإدارة الإمدادات أولهما المخاطر الناتجة عن مشاكل التنسيق بين العرض والطلب وثانيهما المخاطر الناتجة عن اضطرابات في الأنشطة العادية.

وأكد أن قطاع الطاقة سيواصل النمو مدفوعاً بزيادة مستوى المعيشة حول العالم، مبيناً أن التقدم التكنولوجي أدى إلى الكشف عن موارد غير تقليدية مما ساهم في تغيير النشاط التجاري بشكل كبير وتفاقم الاضطرابات في الأسواق.

وبيّن أن التقدم التكنولوجي ساهم إيجاباً في تحسين التعاون والتحالفات بين المنتجين لتخفيض الفائض وإعادة التوازن إلى السوق النفطية في حين لا يزال القطاع النفطي يركز على إنتاج المواد الهيدروكربونية بأفضل السبل وكفاءة وأقلها تكلفة.

وذكر العدساني أن استثمارات مؤسسة البترول في برنامج إدارة المخاطر الشاملة خلال السنوات العشر الماضية بدأت تنتج ثمارها من حيث تطوير المقدرات في مجالات حوكمة المخاطر وتمويل المشاريع وإدارة المحافظ وتخطيط الأداء والعمليات والعامل البشري والتكنولوجيا وفقاً للاتجاهات الاستراتيجية للمؤسسة للعام 2030.

وتوقع العدساني أن يُساعد برنامج إدارة المخاطر الشاملة في تحسين عملية اتخاذ القرار في جميع نشاطات القطاع النفطي بدءاً من عملية الإنتاج وصولاً إلى توفير المنتجات للمستهلكين. وبيّن أن تقييم التدفقات النقدية في نماذج المخاطر يساعد المؤسسة في تقييم المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية في خطة التمويل الخمسية لتحديد كمية التمويل اللازم للوفاء بالالتزامات المستقبلية.

وقال في السياق «شاهدنا خلال السنوات الثلاث الماضية كيف ساهم هذا النموذج في تعزيز خطط التمويل بنسبة 40 في المئة وساعد على تحسين الدقة عموماً في مجال تقييم المخاطر إضافة إلى حساب احتمالية المخاطر التي تتم مواجهتها على العائد على الاستثمار ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل».

ويشارك في مؤتمر الكويت الرابع لإدارة المخاطر الشاملة الذي تنظمه مؤسسة البترول الكويتية نخبة من المتخصصين في إدارة المخاطر من الكويت ومن شركات نفطية عالمية.

➤ صحيفة الاقتصادية – الاثنين 27.03.2017

- النفط يهبط مع زيادة الحفارات الأمريكية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق أوبك
- نوافك: روسيا راضية عن الالتزام باتفاق تخفيض الإنتاج
- النفط يهبط مع زيادة الحفارات الأمريكية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق أوبك
- أمين "أوبك": انخفاض الأسعار كان متوقعا .. أساسيات السوق إيجابية

التفاصيل:

النفط يهبط مع زيادة الحفارات الأمريكية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق أوبك

هبطت أسعار النفط اليوم مع تنامي أنشطة الحفر الأمريكية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق تقوده أوبك لخفض الإنتاج والذي من المقرر انتهاء العمل به مبدئياً في منتصف العام. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 33 سنتاً أو ما يوازي 0.65 في المئة إلى 50.47 دولار للبرميل بحلول الساعة 0653 بتوقيت جرينتش. وفي الولايات المتحدة تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 41 سنتاً أو ما يعادل 0.85 في المئة إلى 47.56 دولار للبرميل. وقال متعاملون إن الأسعار تراجعت نتيجة تنامي أنشطة الحفر والإنتاج بالولايات المتحدة فضلاً عن حالة عدم اليقين بشأن ما إن كانت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون آخرون سيمددون تخفيضات الإنتاج بعد منتصف العام. وقال سوكرت فيجايكار مدير تريفكتا لاستشارات الطاقة "ليس هناك نقص في النفط الخام في الوقت الحالي... وحقيقة أن النفط الصخري سيتعافى واضحة بكل جلاء" مضيفاً أنه "يبدو (أيضاً) أن هناك صعوبة في التوصل لاتفاق بشأن تمديد تخفيضات الإنتاج".

نوفاك: روسيا راضية عن الالتزام باتفاق تخفيض الإنتاج

قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك اليوم الاثنين إن بلاده راضية عن التزام الدول الأعضاء في أوبك والمنتجين من خارجها باتفاق عالمي لتخفيض إنتاج النفط. وقال نوفاك إن ما تعهدت به هذه الدول في الاتفاق قد جرى التأكيد عليه خلال اجتماع وزاري للدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين من خارجها في الكويت.

النفط يهبط مع زيادة الحفارات الأمريكية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق أوبك

هبطت أسعار النفط اليوم مع تنامي أنشطة الحفر الأمريكية وسط شكوك بشأن تمديد اتفاق تقوده أوبك لخفض الإنتاج والذي من المقرر انتهاء العمل به مبدئياً في منتصف العام. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 33 سنتاً أو ما يوازي 0.65 في المئة إلى 50.47 دولار للبرميل بحلول الساعة 0653 بتوقيت جرينتش. وفي الولايات المتحدة تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 41 سنتاً أو ما يعادل 0.85 في المئة إلى 47.56 دولار للبرميل. وقال متعاملون إن الأسعار تراجعت نتيجة تنامي أنشطة الحفر والإنتاج بالولايات المتحدة فضلاً عن حالة عدم اليقين بشأن ما إن كانت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون آخرون سيمددون تخفيضات الإنتاج بعد منتصف العام. وقال سوكرت فيجاياكار مدير تريفكتا لاستشارات الطاقة "ليس هناك نقص في النفط الخام في الوقت الحالي... وحقيقة أن النفط الصخري سيتعافى واضحة بكل جلاء" مضيفاً أنه "يبدو (أيضاً) أن هناك صعوبة في التوصل لاتفاق بشأن تمديد تخفيضات الإنتاج".

أمين "أوبك": انخفاض الأسعار كان متوقعا .. أساسيات السوق إيجابية

أكد مجد باركيندو الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أنه على الرغم من تراجع الأسعار في الشهر الجاري إلا أن أساسيات السوق ما زالت إيجابية وأن اتفاق خفض الإنتاج كانت تأثيراته جيدة للغاية خاصة مع الارتفاع المتوالي في مستويات الالتزام من المنتجين كافة بتطبيقه ولولاه لاختلعت الأوضاع جذرياً في السوق. وقال باركيندو - خلال مشاركته في الاجتماع الثاني للجنة الوزارية الخماسية لمراقبة اتفاق خفض الإنتاج في الكويت - إن هدوء الأسعار وميلها إلى تسجيل انخفاضات في شهر آذار (مارس) كان أمراً موضع حساب ومتوقعا لعدة أسباب أهمها أننا حالياً في موسم انخفاض نسبي لمستويات الطلب مشيراً إلى أنه من العوامل الموسمية أيضاً توقف نشاط المصافي الأمريكية في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) الماضيين بسبب الصيانة وهو ما قلص الطلب بنحو مليون برميل يومياً وهذان الشهران يعادلان نحو 60 مليون برميل. وأوضح باركيندو أنه نتيجة التطورات الإيجابية في السوق على مدى الشهور الأخيرة يمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع أسعار خامى غرب تكساس الوسيط وبرنت وزيادة العقود طويلة الأجل من 500 ألف عقد في 29 شباط (نوفمبر) 2016 إلى 763 ألف عقد في 3 كانون الثاني (يناير) 2017 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34 في المائة وقد وصلت العقود إلى 921 ألف عقد في 21 شباط (فبراير) بزيادة إضافية بنسبة 21 في المائة. وأشار باركيندو إلى أنه إضافة إلى هذه الاتجاهات الموسمية شهدنا في الأشهر الأخيرة ارتفاعاً في الإنتاج من عدد من الدول غير الأعضاء في "أوبك" خاصة في الولايات المتحدة من النفط الضيق وعلاوة على ذلك فإننا نشهد توقعات بكميات أكبر بكثير من صادرات الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك في عام 2017.

من ناحيته، أوضح عصام المرزوق وزير النفط الكويتي ورئيس اللجنة الوزارية لمراقبة اتفاق خفض الإنتاج أن الجهود البارزة التي بذلت أخيرا في مجال تعاون المنتجين بخفض الإنتاج لدعم سوق النفط جاءت بعد قناعة بأن صناعة النفط لم تعد قادرة على الاستمرار على الطريق نفسه الذي كانت تسير عليه في عامي 2015 و2016 .

وأضاف المرزوق - في الاجتماع الوزاري الخماسي للجنة مراقبة خفض الإنتاج - أنه كان لا بد من القيام بعمل لمواجهة التحديات الكبرى التي كانت قد خنقت الصناعة وأدت إلى تأثيرات سلبية على إمدادات النفط الحالية والمستقبلية، مشيرا إلى اعتراف المنتجين في كل مكان بالحاجة إلى حفز التعجيل بالعمل على تخفيض المخزونات المتراكمة من أجل إعادة التوازن اللازم إلى الأسواق وضمان عودة الاستثمارات حيث إن الصناعة في أمس الحاجة إليها.

وأشار وزير النفط الكويتي إلى أنه في إطار هذا التعاون التاريخي وضعت لجنة المراقبة التي اختتمت أول اجتماعاتها في 22 كانون الثاني (يناير) الماضي في فيينا إطارا فعالا لآليات رصد مستويات الإنتاج ونحن سعداء حتى الآن بمستوى الالتزام العالي بخفض الإنتاج الذي بلغ 106 في المائة بين دول "أوبك" و94 في المائة بين المنتجين المستقلين.

في سياق متصل، توقع محللون نفطيون أن تشهد أسعار النفط بعض التعافي خلال الأسبوع الجاري بعد أن اختتمت الأسبوع الماضي على تحسنات نسبية في مستوى الأسعار في إطار محاولات التصحيح الإيجابي على الرغم من استمرار زيادة الإنتاج الأمريكي ووصول أنشطة الحفر الأمريكية إلى أعلى مستوى أسبوعي منذ كانون الثاني (يناير) الماضي.

ومن المتوقع أن تتلقى الأسعار بعضا من الدعم الإيجابي الناتج عن المؤشرات الإيجابية التي أطلقها الاجتماع الوزاري الخماسي للجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج الذي اختتم أعماله في الكويت أمس مؤكدا استمرار تعاون المنتجين للتغلب على صعوبات السوق الحالية وتقديم عملية الالتزام بتطبيق اتفاق خفض الإنتاج.

واحتلت قضية تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج مساحة كبيرة من مناقشات وحوارات المنتجين وهو ما يرجح إقراره بشكل نهائي في اجتماعات أيار (مايو) المقبل خاصة بعد أن ذهبت أغلب التوقعات إلى احتمال تحقق التوازن في السوق خلال الربع الثالث من العام الجاري في ضوء توقعات تباطؤ الإنتاج الأمريكي في مقابل التزام أوسع بخفض الإنتاج على مستوى منتجي "أوبك" والمستقلين من خارجها.

إلى ذلك، قال لـ "الاقتصادية"، جوى بروجي مستشار شركة "توتال" العملاقة للطاقة، إن ارتفاع نسبة التزام المنتجين بخفض الإنتاج إلى 106 في المائة داخل "أوبك" و94 في المائة خارج "أوبك" - وذلك بحسب الوزراء أعضاء لجنة المراقبة - يؤكد أن خطط السيطرة على المعروض النفطي في الأسواق الدولية تسير بمعدلات جيدة وبنائج متميزة وملموسة.

وأضاف بروجي أن الاجتماع عزز الأجواء الإيجابية في السوق خاصة مع تأكيد الوزراء الخمسة أن الربع الثاني من العام الجاري سيشهد حراكا جيدا فيما يتعلق بسحب فائض المخزونات وهو العنصر الأبرز المعطل لتعافي الأسعار حتى الآن، مشيرا إلى أن اجتماع الكويت ستكون له انعكاسات إيجابية على مستوى الأسعار خلال الأسبوع الجاري والأسابيع اللاحقة.

وأشار بروجي إلى أن فكرة قبول تمديد اتفاق خفض الإنتاج تلقى قبولا متناميا بين الدول المنتجة أو خارجها منوها إلى أن أغلب أعضاء لجنة مراقبة الاتفاق يؤيدون فكرة التمديد وبيرونها ضرورة للتعجيل بإحداث التوازن والنمو والمستدام في السوق.

من جانبه، أوضح لـ "الاقتصادية"، فينيسيزو أروتا مدير شركة "تيميكس أوليو" الإيطالية للطاقة، أن اجتماعات الكويت تحيي في وقت دقيق تراجع في الأسعار على نحو حاد وخسر خام برنت 11 في المائة خلال الشهر الجاري وهو ما جدد المخاوف في السوق من عودة حالة تخمة المعروض بشكل واسع في الأسعار وتراجعت الثقة نسبيا في فرص نجاح اتفاق خفض الإنتاج ولذا فإن اجتماع اللجنة هذه المرة سيقوم بإرسال رسائل طمأنة للسوق ويسعى لتجديد الثقة في الالتزام باتفاق خفض الإنتاج وبفرص نجاحه في الشهور المقبلة من أجل استعادة الاستقرار في الأسواق.

وذكر أروتا أن منظمة أوبك أحسنت عندما جددت خلال اجتماع الكويت على عدم استهدافها

مستويات سعرية معينة وإنما تضع نصب أعينها على توازن السوق وتنشيط عجلة الاستثمار كما أكدت أن الأسعار المرتفعة ليست في مصلحة المنتجين في هذه المرحلة حيث سيستفيد منها النفط الصخري بالأساس ولذا فإن عملية خفض الإنتاج تجيء بشكل محدود ومحسوب حيث ينشط السوق ويقوده إلى التوازن وإلى تعافي الاستثمار والعائدات النفطية في الدول المنتجة ولكنه لا يسمح بطفرة مقابلة في إنتاج الدول خارج الاتفاقية.

وأشار أروتا إلى أن اجتماع الكويت تطرق أيضا إلى عنصر مهم وهو ضرورة توسعة الاتفاقية وضم منتجين آخرين ما يزيد كفاءة وفاعلية اتفاق خفض الإنتاج ويجعل تمديده المرجح في النصف الثاني من العام الجاري أكثر تأثيرا ويضمن فاعلية وسرعة ونجاح في تعافي السوق وتوازن العرض والطلب.

من ناحيته، يقول لـ "الاقتصادية"، ردولف هوبر الباحث والمختص في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع الإلكترونية المتخصصة، إن هناك حالة هرولة من شركات الطاقة الدولية لزيادة الاستثمارات في النفط الصخري الأمريكي - بعد خفض المنتجين التقليديين لإنتاجهم - حيث تخطط شركات "إكسون موبيل" و"شل" و"شيفرون" لإنفاق عشرة مليارات دولار على استثمارات النفط الصخري هذا العام، لافتا إلى أن الأمر بالتأكيد مزعج لـ "أوبك" وروسيا وبقيّة المنتجين الذين يجاهدون لخفض الإنتاج والسيطرة على وفرة المعروض النفطي العالمي.

وتوقع هوبر أن يواجه مصدرو النفط صعوبات بالغة بحلول عام 2023 حيث من المنتظر أن يشهد هذا العام بزوغ نجم الصين كمنتج كبير للنفط الصخري وبالتالي سيتحول هذا السوق الرئيسي الذي يتنافس فيه المنتجون والمصدرون حاليا إلى مصدر منافس وعملاق للطاقة وهو ما يجعل الصعوبات والتحديات أوسع التي يواجهها المنتجون التقليديون.

وأشار هوبر إلى إنتاج النفط الصخري بات موردا حيويا ومهما ولا توجد له بدائل أفضل منوها إلى أن إنتاج النفط التقليدي في بعض المناطق ما زال عالي التكلفة بما يفوق النفط الصخري ومثال على ذلك القطب الشمالي في روسيا وأغلب مناطق الإنتاج في بريطانيا التي تنتج الحقول فيها كميات مياه تفوق كميات النفط الخام مشيرا إلى أن النفط الصخري الزيتي كان ضرورة في مسار التطور في مجال الطاقة.

وذكر هوبر أن النفط الصخري الأمريكي تلقى تمويلات واسعة من البنوك والمصارف الدولية وهذه المؤسسات المالية في مرحلة لا تستطيع التراجع عن خططها مهما واجه صناعة النفط الصخري من صعوبات وتحديات ولذا تسعى لاستغلال أي فرصة لتعويض خسائرها السابقة وكان اتفاق خفض الإنتاج هو الفرصة التي طال انتظارها لتعويض الخسائر السابقة.

وكانت أسعار النفط سجلت ارتفاعا محدودا في ختام تعاملات الأسبوع المنصرم لكنها هبطت على أساس أسبوعي مع استمرار المخاوف بشأن فائض المعروض من الخام.

وجرت تسوية العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي على ارتفاع قدره 27 سنتا إلى 47.97 دولار للبرميل لكنه نزل 0.5 في المائة على أساس أسبوعي، وجرى تداول نحو 390 ألف عقد لخام غرب تكساس الوسيط انخفاضا من نحو 520 ألفا في المتوسط خلال آخر 200 يوم.

وجرت تسوية خام القياس العالمي مزيج برنت على ارتفاع قدره 24 سنتا إلى 50.80 دولار للبرميل وأنهى الأسبوع منخفضا 1.8 في المائة، وظل النفط يتراجع لأكثر من أسبوعين بعد سلسلة من تقارير المخزونات الأمريكية، تشير إلى أن تخفيضات الإنتاج التي نفذتها منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" لا تحقق الأثر المرجو في تقليص وفرة الإمدادات العالمية.

ويقول التجار "إن أسعار النفط معرضة لتسجيل مزيد من الانخفاض ما لم تمدد "أوبك" اتفاق الخفض بعد حزيران (يونيو) أو تطبق تخفيضات أكبر."

من جهة أخرى، زادت الشركات الأمريكية عدد حفارات النفط للأسبوع العاشر على التوالي ليرتفع عدد الحفارات إلى المثلين في موجة تعاف مدتها عشرة أشهر مع تعزيز شركات الطاقة إنفاقها على الإنتاج الجديد للاستفادة من ميزة تعافي أسعار النفط.

وأفادت "بيكر هيويز" لخدمات الطاقة بأن الشركات أضافت 21 حفارة نفطية في الأسبوع المنتهي 24 آذار (مارس) وهي أكبر زيادة أسبوعية منذ الأسبوع المنتهي في 20 كانون الثاني (يناير) ليصل

العدد الإجمالي إلى 652 حفارة مقارنة بأدنى مستوى في ست سنوات الذي بلغ 316 منصة في أيار (مايو).
وكان عدد حفارات النفط العاملة في الأسبوع المماثل قبل عام 372 منصة، وتأتي زيادة عدد الحفارات رغم انحدار أسعار العقود الآجلة للخام في الأسبوعين الأخيرين إلى مستويات جرى تسجيلها عندما وافقت "أوبك" على تقليص الإنتاج في 30 من تشرين الثاني (نوفمبر).
وتزيد المخزونات الأمريكية منذ بداية العام وسجلت مستويات قياسية جديدة مرتفعة الأسبوع الماضي مع ارتفاع الإنتاج المتزايد بشكل مطرد إلى أكثر من 9.1 مليون برميل يوميا.
ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في أيار (مايو) بعد تعافيا من أدنى مستوى لها في 13 عاما الذي سجلته في شباط (فبراير) 2016 أضافت الشركات ما إجماليه 336 منصة نفطية في 39 أسبوعا من 43 أسبوعا وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى أكثر من عامين منذ منتصف 2014.
وهوى عدد الحفارات وفقا لتقارير "بيكر هيوز" من مستوى قياسي مرتفع بلغ 1609 في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 إلى أدنى مستوى في ست سنوات عند 316 في أيار (مايو) 2016 مع انهيار سعر الخام الأمريكي من أكثر من 107 دولارا للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى نحو 26 دولارا في شباط (فبراير) 2016.
وتوقع محللون أن تزيد شركات الطاقة الأمريكية إنفاقها على أنشطة الحفر وتبضخ مزيدا من النفط والغاز الطبيعي الصخري في السنوات المقبلة وسط توقعات باستمرار صعود أسعار الطاقة.

➤ [The Daily Star – Sunday 26.03.2017](#)

- OPEC, non-OPEC to look at extending oil-output cut by six months

Details:

OPEC, non-OPEC to look at extending oil-output cut by six months

KUWAIT: A joint committee of ministers from OPEC and non-OPEC oil producers has agreed to review whether a global pact to limit supplies should be extended by six months, it said in a statement on Sunday.

An earlier draft of the statement said the committee "reports high level of conformity and recommends six-month extension".

But the final statement said only that the committee had requested a technical group and the OPEC Secretariat "review the oil market conditions and revert ... in April, 2017 regarding the extension of the voluntary production adjustments".

It was not immediately clear why the wording had been changed, although a senior industry source said the committee lacked the legal mandate to recommend an extension.

The Organization of the Petroleum Exporting Countries and rival oil-producing nations were meeting in Kuwait to review progress with their global pact to cut supplies.

OPEC and 11 other leading producers including Russia agreed in December to cut their combined output by almost 1.8 million barrels per day (bpd) in the first half of the year.

The original deal was to last six months, with the possibility of a six-month extension. "Any country has the freedom to say whether they do or they don't support (an extension). Unless we have conformity with everybody, we cannot go ahead with the extension of the deal," Kuwaiti Oil Minister Essam al-Marzouq said, adding that he hoped a decision would come by the end of April.

The oil ministerial committee "expressed its satisfaction with the progress made towards full conformity with the voluntary production adjustments and encouraged all participating countries to press on towards 100 percent conformity," the statement said. The December accord, aimed at supporting the oil market, has lifted crude to more than \$50 a barrel. But the price gain has encouraged U.S. shale oil producers, which are not part of the pact, to boost output.

The committee said it took note that certain factors, such as low seasonal demand, refinery maintenance and rising non-OPEC supply had led to an increase in crude oil stocks. It also observed the liquidation of positions by financial players.

"However, the end of the refinery maintenance season and noticeable slowdown in U.S. stock build as well as the reduction in floating storage will support the positive efforts undertaken to achieve stability in the market," it said.

It asked the OPEC Secretariat to review oil market conditions and come back with recommendations in April regarding an extension of the agreement.

"This reaffirms the commitment of OPEC and participating non-OPEC countries to continue to cooperate," the statement said.

Russian Energy Minister Alexander Novak said it was too early to say whether there would be an extension, although the agreement was working well and all countries were committed to 100 percent compliance.

'ENCOURAGING ELEMENTS'

Before the meeting, Iraqi Oil Minister Jabar Ali al-Luaibi told reporters there were some encouraging elements that suggested the oil market was improving, and that if all OPEC members agreed measures to help price stability, Iraq would support such steps.

"Any decisions taken unanimously by members of OPEC ... Iraq will be part of the decision and will not be deviating from this," Luaibi said.

Iraq's oil production is running at 4.312 million bpd this month, Luaibi said, adding that his country had cut its oil exports by 187,000 bpd so far and would reach 210,000 bpd in a few days.

Compliance with the supply-cut deal was 94 percent in February among OPEC and non-OPEC oil producers combined, Russia's Novak said.

Russia is committed to cuts of 300,000 bpd by the end of April, Novak said.

Novak said he expects global oil stockpiles to decrease in the second quarter of this year.

"The dynamics are positive here, I believe," Novak said, adding that inventories in the United States and other industrialised countries had risen by less than in the past.

Kuwait's oil minister said the market may return to balance by the third quarter of this year if producers comply fully with their production targets.

"More has to be done. We need to see conformity across the board. We assured ourselves and the world that we would reach our adjustment to 100 percent conformity," Marzouq said.

➤ دار الخليج الاقتصادي – الاثنين 27.03.2017

- اللجنة طلبت من مجموعة فنية مراجعة أوضاع سوق النفط - «أوبك» والمستقلون يدرسون تمديد خفض إنتاج النفط 6 أشهر إضافية
- المزروعي: التزام الإمارات قد يكون بأكثر من 200 ألف برميل في مارس - بحث تمديد خفض إنتاج النفط 6 أشهر إضافية
- 24مليار جنيه إيرادات وتعاقدات بتروجت المصرية» - بريتش بتروليوم» تحقق ثالث اكتشاف للغاز شمال دمياط

التفاصيل:

اللجنة طلبت من مجموعة فنية مراجعة أوضاع سوق النفط - «أوبك» والمستقلون يدرسون تمديد خفض إنتاج النفط 6 أشهر إضافية

قالت اللجنة الوزارية المشتركة ل «أوبك» ومنتجي النفط غير الأعضاء إنها اتفقت على النظر في ضرورة تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط العالمي ستة أشهر. كانت مسودة سابقة للبيان تقول إن اللجنة «تعلن ارتفاع مستوى الالتزام وتوصي بتمديد الاتفاق ستة أشهر». لكن البيان النهائي قال إن اللجنة طلبت من مجموعة فنية ومن أمانة أوبك «مراجعة أوضاع سوق النفط والرد، في إبريل 2017 بخصوص تمديد تعديلات الإنتاج الطوعية». لم يتضح على الفور سبب تغيير الصياغة لكن مصدراً كبيراً بقطاع النفط قال إن اللجنة لا تملك تفويضاً يخولها التوصية بتمديد الاتفاق. اجتمعت منظمة البلدان المصدرة للبترول مع منتجي النفط المنافسين في الكويت لمراجعة التقدم الذي أحرزوه على صعيد اتفاق خفض الإمدادات. كانت أوبك و11 منتجاً كبيراً آخر للنفط من بينهم روسيا قد اتفقوا في ديسمبر/ كانون الأول على خفض إنتاجهم الإجمالي نحو 1.8 مليون برميل يوميا في النصف الأول من السنة، ومدة الاتفاق الأصلي ستة أشهر قابلة للتمديد لمثلها. وقال وزير النفط الكويتي عاصم المرزوق «لكل دولة حرية القول إن كانت تدعم أو لا تدعم (التمديد). ما لم نحصل على تأكيد من الجميع فلن يكون بوسعنا المضي قدماً في تمديد الاتفاق» مضيفاً أنه يأمل في الوصول إلى قرار بنهاية إبريل/ نيسان. وقال البيان إن اللجنة الوزارية «أبدت رضاها عن التقدم المحقق صوب الالتزام الكامل بتعديلات الإنتاج الطوعية وحثت كل الدول المشاركة على المضي قدماً نحو الالتزام الكامل». رفع اتفاق ديسمبر/ كانون الأول، الهادف إلى دعم سوق النفط، أسعار الخام إلى أكثر من 50 دولاراً للبرميل. لكن زيادة السعر شجعت منتجي النفط الصخري الأمريكيين غير المشاركين في الاتفاق على زيادة الإنتاج. وقالت اللجنة إنها تدرك أن عوامل معينة مثل تدني الطلب الموسمي وصيانة المصافي وارتفاع المعروض من خارج أوبك قد أفضت إلى زيادة مخزونات النفط الخام، وأشارت المنظمة أيضاً إلى قيام متعاملين بتسييل مراكز.

وقالت «لكن انتهاء موسم صيانة المصافي والتباطؤ الملحوظ في زيادة المخزونات الأمريكية فضلاً عن تراجع التخزين العائم سيدعم الجهود الإيجابية المبذولة لتحقيق الاستقرار في السوق.» وطلبت من الأمانة العامة لأوبك مراجعة أوضاع سوق النفط والخروج بتوصيات في إبريل/ نيسان بخصوص تمديد الاتفاق.

وقال البيان «يجدد هذا التزام أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة بمواصلة التعاون.» وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن من السابق لأوانه قول ما إذا كان التمديد سيحدث لكن الاتفاق يعمل بنجاح وجميع الدول ملتزمة بالامتثال الكامل.

وقال أوليفيه جاكوب من بتروماتركس للاستشارات النفطية إنه أصبح من الصعب في ضوء تعديل بيان اللجنة الوزارية معرفة من مسؤول عن ماذا دخل أوبك، وقال جاكوب «ليس هذا الخيار الأمثل لتوضيح الأمور لسوق النفط». وقالت إلين فالد استشارية قطاع الطاقة العالمي «أعتقد أن رد فعل السوق سيكون سلبياً على غياب الاتجاه الواضح بشأن تمديد الاتفاق.»

كان وزير النفط العراقي جبار علي اللعبيي أبلغ الصحفيين قبيل الاجتماع أن هناك بعض العوامل المشجعة التي تنبئ بأن سوق النفط تحسن وإن العراق سيدعم أي خطوات لجلب الاستقرار إلى السعر إذا اتفق عليها جميع أعضاء أوبك، وقال «أي قرار يصدر بالإجماع عن أعضاء أوبك، سيكون العراق جزءاً من القرار ولن يحيد عنه.»

وقال نوفاك إن الالتزام باتفاق خفض المعروض بلغ 94 بالمئة في فبراير/ شباط بين منتجي أوبك والمنتجين غير الأعضاء معاً.

وقال نوفاك إن روسيا ملتزمة بخفض إنتاجها 300 ألف برميل يومياً بنهاية إبريل/ نيسان مضيفاً أنه قد تجري اليوم مناقشة تمديد الاتفاق.

وقال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إن سوق النفط قد تستعيد توازنها بحلول الربع الثالث من العام الحالي إذا التزم المنتجون على نحو كامل بمستويات الإنتاج المستهدفة. (رويترز)

المزروعي: التزام الإمارات قد يكون بأكثر من 200 ألف برميل في مارس - بحث تمديد خفض إنتاج النفط 6 أشهر إضافية

توقع سهيل مجد المزروعي وزير الطاقة أن تخفض الإمارات إنتاج النفط أكثر من 200 ألف ب/ي في مارس، مؤكداً أن التزام الدولة بخفض الإنتاج كان معقولاً في أول شهرين. وأشار إلى أن الالتزام سيتجاوز 100% على أساس متوسط 6 أشهر.

وعلى صعيد متصل قالت اللجنة الوزارية المشتركة لـ «أوبك»، ومنتجي النفط غير الأعضاء بالمنظمة في بيان أمس، إنها اتفقت على النظر في ضرورة تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط العالمي ستة أشهر.

وكانت مسودة سابقة للبيان تقول إن اللجنة «تعلن ارتفاع مستوى الالتزام وتوصي بتمديد الاتفاق ستة أشهر». لكن البيان النهائي اكتفى بالقول إن اللجنة طلبت من مجموعة فنية، ومن الأمانة العامة لأوبك «مراجعة أوضاع سوق النفط والرد، في إبريل/ نيسان 2017 بخصوص تمديد تعديلات الإنتاج الطوعية». وقال مصدر كبير بقطاع النفط إن اللجنة لا تملك تفويضاً يخولها التوصية بتمديد الاتفاق.

واجتمعت منظمة البلدان المصدرة للبترول مع منتجي النفط المنافسين في الكويت لمراجعة التقدم الذي أحرزوه على صعيد اتفاق خفض الإمدادات.

وكانت أوبك و 11 منتجاً كبيراً آخر للنفط من بينهم روسيا قد اتفقوا في ديسمبر/ كانون الأول على خفض إنتاجهم الإجمالي بنحو 1.8 مليون برميل يومياً في النصف الأول من السنة، ومدة الاتفاق الأصلي ستة أشهر قابلة للتمديد لمثلها.

24مليار جنيه إيرادات وتعاقبات بتروجت المصرية» - بريتش بتروليوم» تحقق ثالث اكتشاف للغاز شمال دمياط

أعلنت شركة «بريتش بتروليوم»، أمس، اكتشافاً جديداً للغاز الطبيعي في شمال دمياط، ويعتبر هذا الكشف هو الثالث للشركة، بعد كشفي «سلامات»، و«أتول»، وقد تم حفر البئر الاستكشافية «القطامية الضحلة-1.»

وأكدت تسجيلات الحفر الكهربائية، وبيانات الضغط، وعينات السوائل، وجود طبقة حاملة للغاز سمكها 37 متراً، في صخور رملية عالية الجودة، وتجري حالياً دراسة الخيارات المتعلقة بربط هذا الكشف بالبنية التحتية القائمة.

وقال بوب دودلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «بريتش بتروليوم» العالمية، إن الشركة تقوم بتطوير حقل «أتول»، وتقيم اكتشاف «سلامات»، مشيراً إلى أن نجاح الشركة المستمر يؤكد إيمانها بأن دلتا النيل حوض غاز من الطراز العالمي.

وقال المهندس هشام مكاوي، الرئيس الإقليمي لشركة «بريتش بتروليوم» في شمال إفريقيا، إن هذا الاكتشاف يؤكد إدراك الشركة للإمكانات العظيمة من الغاز في المنطقة، معبراً عن تطلعه إلى تنمية حقل القطامية. وتقع البئر «القطامية الضحلة-1»، على مسافة 60 كم شمال مدينة دمياط، وتمثل حصة شركة «بريتش بتروليوم» 100% من هذا الاكتشاف، وتصل استثماراتها في مصر قرابة 30 مليار دولار، وهو ما يضع الشركة في مصاف أكبر المستثمرين الأجانب في مصر.

من جهته، أكد المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، نجاح عدد من شركات المقاولات البترولية المصرية في تنفيذ العديد من المشروعات البترولية في عدد من الدول العربية، مؤكداً أن هذا يؤكد كفاءة وقدرة هذه الشركات على الاستمرار والمنافسة، والفوز بمناقصات عالمية جديدة، وذلك خلال ترؤسه، أمس، الجمعية العامة لشركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية «بتروجت»، لاعتماد نتائج أعمال العام الماضي .

واستعرض المهندس صلاح إسماعيل، رئيس شركة بتروجت، نتائج الأعمال التي تحققت، موضحاً أن الشركة نجحت في تحقيق حجم أعمال غير مسبوق، حيث بلغت الإيرادات نحو 9.11 مليار جنيه، بزيادة نسبتها 65% مقارنة بعام 2015، كما تم تحقيق حجم تعاقدات غير مسبوق بلغ 5.12 مليار جنيه، شملت مشروعات داخل مصر، وتعاقدات خارجية.